Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويتكلم عبد القاهر فى حذف المفعول اذا أراد المتكلم أصل الفعل بدون أى تخصيص له ممن وقع عليه ، ويفصل ذلك(٢٢٧) » .

نرى الزَّمخشرى يُطَبِّق تلك القواعد فى آيات من القرآن ، يَقُول فى قَوْلِهِ تعالى : « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ، إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ، فَقَالُوا : إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ » (يس ١٣ ، ١٤) ، يقول(٢٢٨) :

« فان قلت : لم ترك ذكر المفعول فى قوله (فعززنا بثالث) ؟.

قلت : لأن الغرض ذكر المعزز به ــ وهو شمعون ــ وما لطف فيه من التدبير حتى عز الحق وذل الباطل ، واذا كان الكلام منصبا الى غرض من الأغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه ، وكان ماسواه مرفوض مطرح ، ونظيره قولك : حكم السلطان اليوم بالحق ــ الغرض المســـوق اليه قولك (بالحق) فلذلك رفضت ذكر المحكوم له والمحكوم عليه » .

كما يُعَلِّقُ على قوله تعالى : « وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ، قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ، قَالَتَا لاَ نَسْقِي حَتَى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ، وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ » (القصص ٢٣) ، يقول(٢٢٩) :

« فان قلت : لم ترك المفعول غير مذكور فى قوله « يســقون » و « تذودان » و « لانسقى » ؟ .

قلت : لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ــ ألا ترى أنه انما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على السقى ، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم

---

(٢٢٧) انظر فصل (الحذف والذكر) ص
(٢٢٨) الكشاف ، جـ ٣١٨/٣
(٢٢٩) الكشاف ، جـ ١٧٠/٣